لجنة اهالي المخطوفين تطالب المعارضة بطرح قضيتها في مؤتمر الحوار الوطني

"من حقنا الاحتفال بانتصار شاركنا فيه"

دعت لجنة المتابعة النسائية لاهالي المخطوفين والمعتقلين والمفقودين في لبنان جبهة الخلاص وحركة «امل» والمعارضة الوطنية التي ستشارك في مؤتمر الحوار الثاني في لوزان الى اعتبار قضيتها بندا اساسيا في جدول الاعمال لانها «المدخل الحقيقي لاي وفاق فعلي».

واعلنت في مؤتمر صحافي عقدته قبل ظهر امس، في نقابة الصحافة ان الاتصالات التي جرت حتى الآن مع المسؤولين الرسميين، اصطدمت بحائط مسدود من العواطف والوعود، وحملت «القوات اللبنانية» مسؤولية عرقلة مهمة اللجنة الدولية للصليب الاحمر التي باشرت مهمة الكشف عن اماكن وجود المخطوفين.

حضر المؤتمر الصحافي نقيب الصحافة محمد البعلبكي وامين سر النقابة باسم السبع وعضو لجنة المحامين للدفاع عن المعتقلين سنان براج ورئيسة لجنة حقوق المرأة ليندا مطرورئيسة بيت المرأة الجنوبي سعاد سلوم، اضافة الى عدد كبير من اهالي المخطوفين.

استهل المؤتمر النقيب البعلبكي بكلمة اشار فيها الى ان لبنان كله مخطوف وفي بعض المراحل لم تسلم الصحافة من جوانب هذا الخطف واشار الى الوضع الغامض الذي ما زال يكتنف قضية المخطوفين التي هي قضية الانسان وحرمته وحقه بحرية العيش.

نص البيان

ثم تلت عضو لجنة المتابعة هيام سنو البيان الصحافي الآتي:

«في هذه الايام المجيدة في ايام هذا العيد الوطني، عيد الخلاص من الحاق وطننا باسرائيل والمتمثل بالغاء اتفاق ١٧ ايار، يحق للمرأة اللبنانية ان تعتز بافتران عيدها، عيد ٨ آذار بهذا العيد الوطني الكبير عيد الاستقلال والتحرر عيد الكفاح المجيد، ساهمت في صنعه المرأة، اما وزوجة وشقيقة وفتاة كما ساهمت في صنعه انت يا ام المخطوف والمعتقل والمفقود».

«ليست المرة الاولى التي تحتضننا الصحافة اللبنانية وليس غريبا ان نلجا الى هذا المنبر لاعادة طرح قضيتنا فكلانا عاني ويعاني من الخطف. ولم تعد قضيتنا المأساة بحاجة لشرح او تفصيل وقد انقضى على حدوثها عام ونصف، هذا اذا لم نعد الى الحقبة التي استحضر الناءها الفاشيون حضارة الخطف قصدنا المخطوفين منذ عام ١٩٧٥ و١٩٧٦».

«نعقد مؤتمرنا الصحافي في هذه الايام المصيرية التي تمر بها البلاد ليس لعرض القضية من جديد ولا لتاليف لجنة جديدة ولا لتحديد المسؤولين عن الخطف والتفاضي عنه لان ذلك اصبح واضحا. فمؤتمرنا يعقد اليوم ليحدد بعض النقاط الاساسية ونتوجه فيه لطرفين الدولة وجبهة الخلاص وحركة امل والمعارضة الوطنية.

فيما يخص الدولة وحلفائها:

«لقد تحمور تحركنا من بدايته حول مؤسسات الدولة الشرعية. فاتصالاتنا برئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب وجميع المسؤولين كانت تصطدم بحائط مسدود من العواطف والوعود وللاسف بسبيل من التشكي والتباكي يعدم قدرتهم على عمل اي شيء تجاه هذه القضية والجهة الفاعلة».

«يوجد عدد كبير من هؤلاء المخطوفين في سجون السلطة الشرعية، فاذا كانوا يجهلون امر هؤلاء فالامر خطير، والاخطر اذا كانوا فعلا متواطئين في عملية اخفائهم. والاخطر في كل هذه القضية انه عندما اشتدت المطالبة بالافراج عنهم تم وبشكل سافر تهريب كثير من هؤلاء المعتقلين الى اقبية «القوات اللبنانية» وخصوصا المعتقلين السياسيين الذين تاكد وجودهم لدى اجهزة الدولة، وسوف نحدد في مؤتمر لاحق اسماء بعض المعتقلين وتواريخ تسليمهم الى «القوات اللبنانية».

«نضيف انه نتيجة لتحركنا وضغطنا المتواصل على المسؤولين حاولوا تمييع هذه القضية بان شكلوا لجنة وزارية للاستقصاء حول المخطوفين والمفقودين والمعتقلين بتاريخ ١٤/٧/٨٣ فمع احترامنا لاعضاء هذه اللجنة اقتصر عملها على جمع اسماء قسم من المخطوفين والمفقودين»، وبعد سلسلة من التحركات والاتصالات التي كنتم تواكبونها على صفحات الجرائد او في الشوارع مع صرخات النساء وبكاء الاطفال اتى احيانا ليوم المخطوف والمفقود في العالم في ٣/١٢/١٠ ليهز من جديد ضمائر الطيبين والشرفاء الذين شاركونا الاعتصام في ذلك اليوم وعلى راسهم سماحة مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد والخطوة المشهودة له بتاليف لجنة دار الفتوى التي نكن لها رئيسا واعضاء كل الاحترام والتي شكلت منعطفا في قضية المخطوفين والمفقودين معنويا ونوعيا وقد سبق للجنة ان اوضحت في المؤتمر الصحافي الذي عقدته في دار الافتاء ومن ثم في المذكرة التي رفعتها الى سماحة المفتي وحولها بدوره الى رئيس الوزراء المنهجية التي اتبعتها لحسم قضية المخطوفين. وذلك عبر ادخال الصليب الاحمر الدولي ليتولى الكشف عن اماكن وجود المخطوفين وهذه هي مهمته، ومن ثم وضع تقرير عن المعلومات التي حصل عليها لدى الدولة لتاخذ دورها الطبيعي في انهاء هذه القضية والافراج عن جميع المخطوفين. وقد تعهد اركان الدولة السياسيين والعسكريين بمساعدة او تسهيل عمل الصليب الاحمر الدولي امام اية عقبة تعترضه».

«وكلكم تعلمون ان الصليب الاحمر باشر مهمته لكن هناك طرفا سياسيا منعه من استكمال مهمته وتبين فيما بعد ان هذا الطرف هو «القوات اللبنانية»، وبالرغم من وضوح كل خيوط هذه القضية وفقدان اية حجة لتهرب المسؤولين، لم تتحرك الدولة حتى حفلنا لماء وجهها من الضغط على «القوات اللبنانية» وليس الصليب الاحمر الدولي الهيئة الدولية الوحيدة التي كشفت ابطال جريمة الخطف ومنفذيها. فقد كان التقرير الذي اعده ممثل الاتحاد الدولي لحقوق الانسان جان بيار فيليو واضحا في ادانته، للقوات اللبنانية، وتحميلها مسؤولية اخفاء ١٥٠٠ شخص لبناني وفلسطيني وعدم رد مسؤوليها على اللائحة التي سلمتها اياها اللجنة الدولية لحقوق الانسان في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٨٣ (ويمكننا اطلاعكم على التقرير الذي اعده مندوب الاتحاد الدولي وكشف حقيقة جرائم القوات اللبنانية).

«من هنا اصبح واضحا وبشكل قاطع للجميع من هو المسؤول عن هذه المأساة ومن هو المشارك فيها والمسؤول عن استمرارها هذه المدة الطويلة، والمسؤول عن المزيد من الضحايا الذين يخطفون يوميا. وللمعلومات نشير ان عدد المخطوفين الذي كان مسجلا في لوائحنا الذي نشرناه في مؤتمرنا الصحفي الذي عقدناه بتاريخ ٢٩/١٢/١٩٨٢ كان ١٠٩٩ واليوم لدينا ٢٠١١».

فيما يخص جبهة الخلاص وحركة «امل» والمعارضة الوطنية:

«ان هؤلاء المخطوفين والمعتقلين والمفقودين شكلوا قبل اختطافهم واعتقالهم قاعدة اساسية من قواعد ترسيخ العمل الوطني في لبنان وكانوا من المدافعين عن ارضه وحريته وعروبته. وكانت هويتهم ومنطلقهم وصمودهم ذريعة لاحتجازهم، ويشكلون اليوم بغيابهم قضية وطنية بحد ذاتها، ويكون الغاء اتفاق ١٧ ايار واعادة التوازن الى الوطن بكل اشكاله من حريات واصلاح داخلي مبتورا اذا تم دون فرض عودة جميع هؤلاء اينما كانوا، ومحاسبة المسؤولين عن هذه القضية الانسانية والوطنية».

«وهنا نرفض رفضا قاطعا ان تبقى هذه القضية مدرجة على جداول الاعمال كمجرد بند مثل باقي البنود لانها لم تعد تحتمل اي تاجيل فهي قضية تطال اولا ارواحا بشرية، وثانيا تعتبر اول مدخل حقيقي لاي وفاق فعلي لانها تعبير عن صفاء النيات ورغبة صادقة في التعايش».

«واذ نتوجه بهذا الشرح لجبهة الخلاص وحركة «امل» ليس لاننا نشك في موقفهما من هذه القضية، بل ثقة منا بقدرتهما على فرض الحل الطبيعي لهذه القضية بالافراج عن جميع المخطوفين والمعتقلين ومعرفة مصير المفقودين ومحاكمة المسؤولين وانتشالنا من المعاناة المتعشبة التي نعيشها وتخليص رجالنا من القبة العذاب والقهر، لاننا كما شاركنا في صنع الانتصار يحق لنا الاحتفال به».

«ونحن نعتبر ان مؤتمر لوزان الثاني هو بداية فعلية لحكومة اتحاد وطني ولعودة اللحمة بين اللبنانيين بشتى انتماءاتهم نؤكد اننا اذا كنا لم نلجا الى السلبية في السابق فاننا ومن موقع المجروح الفعلي في هذه الحرب، ومن موقع المعاناة التي نعيش نقول وبصراحة ان لدينا القدرات الكاملة لتكون كل ام منا وكل طفل من اطفالنا قنبلة موقوتة تنفجر في اي مكان واي زمان».

وفي نهاية المؤتمر الصحافي وزعت اللجنة ملصقا لمناسبة يوم المرأة العالمي عليه صورة ام لـ ٤ شبان مخطوفين تضع صور ابنائها على صدرها، وصورة لوالدة مخطوف اعتقلتها «القوات اللبنانية» حين ذهبت الى احد مقراتها على امل الافراج عن ابنها لقاء دفع مبلغ كبير من المال.

على الصعيد ذاته من المقرر ان يزور وفد من اللجنة اليوم العاصمة السورية دمشق للقاء رئيس حركة «امل» نبيه بري، ورئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط وعرض قضية المخطوفين عليهما لطرحها في مؤتمر لوزان.

كذلك استقبل رئيس حركة الناصريين المستقلين، المرابطون، ابراهيم قليلات وفداً من لجنة اصدقاء المخطوفين والمفقودين والموقوفين وبحث معه في القضية.

سنو والى جانبها البعلبكي في المؤتمر الصحافي (علي حسن)